

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

Prepared by Dr. Galal Elmasry

LAW626

Lecture 8





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

Lecture 8

LAW626

Prepared by
Dr. Galal Elmasry

www.midocean.ae

الآثار القانونية المترتبة عن تحقق المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي

أهم المحاور الأساسية للمحاضرة:

- ١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي.
- ٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي.

الآثار القانونية المترتبة عن تحقق المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي

- تعد المسؤولية المدنية هي الأساس من أجل أن يحصل الشخص المتضرر على كافة حقوقه، وأن يقوم الشخص المسؤول بجبر الأضرار التي تسبب فيها وألحقت ضررا بالغير، ولذلك فإن المسؤولية دائما تترتب عليها مجموعة من الآثار القانونية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى عدم ضياع حق المضرور.
- وإذا كان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قد أثار نقاشا واسعا في مدى مساءلة الذكاء الاصطناعي من عدمه، وفي كون أنه في ظل الفراغات التشريعية الحالية في القوانين المدنية، من الصعب معرف رفة من المسؤول أولا عن الأضرار التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي، لكون أن قواعد المسؤولية المدنية الحالية حتى وإن كان من بعض الجوانب يمكن إعمالها غير إنه أحيانا كثيرة لا تستطيع مواجهة هذه التقنيات نظرا لمحدوديتها.

الآثار القانونية المترتبة عن تحقق المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي

□ حيث إن مسألة معرفة المسؤولية تقتضي بداية أن يكون نص صريح يوضح ذلك ويستند المسؤولية لجهة معينة بصريح العبارة دون ترك مجال للشك والغوص في متاهات البحث ومحاولات إسقاط النصوص المدنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي لا نجد لها ملائمة ومناسبة لهذا النوع من المجال الذي يعد في الأصل مجالاً له خصوصياته، ومجالاً فرضته التطورات التكنولوجية الحالية، فإنه وإن كان هذا هو الأصل إلا أننا حاولنا منذ البداية البحث عن هو الشخص المسؤول، فخلصنا في النهاية أن البرلمان الأوروبي اتخذ مسارا حاسما في سبيل فرض المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي بناء على نظرية "النائب الإنساني". وبالتالي فإن لهذه المسؤولية القانونية آثار عدة، والتي تتمثل في تعويض المضرور عن جميع الأضرار التي لحقت به، وإذا ما توفرت كل الشروط القانونية، وجب القول بأن الضرر سيصبح ملزما بالتعويض طبقا للقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار والضرر يزال" (المحور الأول).

□ وحتى لا نكتفي بالقول إن جميع الأضرار المدنية التي ترتبها تقنيات الذكاء الاصطناعي كفيلة بالتعويض فيها، فكثيرا ما نجد أن لكل قاعدة استثناء بما أن أضرار الذكاء الاصطناعي توجب التعويض عنها حتى لا يضيع حق المضرور، فإنه بالمقابل يمكن للشخص الذي يدعي عكس هذا أن يتحلل من المسؤولية القانونية ودفعها عنه (المحور الثاني).

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

كل شخص تعرض لضرر مباشر، ناتج عن عمل غير مشروع، يمكنه أن يطالب بتعويض يناسب ذلك الضرر، والمشرع في الدول المختلفة تنبه لمسألة التعويضات في قانون الالتزامات والعقود بحيث أكد في مختلف النصوص القانونية على أن كل شخص يعد مسؤولاً عن جميع الأضرار التي يتسبب فيها، وبالتالي ملزم بتعويضها وجبر الأضرار الناجمة عليه.

- نفس الأمر ينطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فلا يعقل أن نجعلها بمعزل عن تقدير لها مسألة جبر الأضرار عن استخداماتها السلبية، ما دامت المسؤولية هي ثابتة وقائمة عليها، ولذلك فإنه يلزم بالتعويض عن كل الأضرار التي تسببت فيها، وعلى الشخص المتضرر أن يطالب بحقه وأن يحصل على التعويض لفائدته.

بحيث إن التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي يعد المرحلة التالية لقيام المسؤولية المدنية عن تلك الأضرار، وأن المضرور هنا شأنه شأن أي متضرر ، يترتب له الحق في التعويض.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- والتعويض هنا من أضرار الذكاء الاصطناعي، يتراوح بين تعويض قضائي، والذي من تسميته يتضح أن الشخص المتضرر يمكنه اللجوء إلى المحكمة أو القضاء من أجل استصدار الأمر له بالحصول على حقه في التعويض (أولاً)، وهناك تعويض تلقائي الذي أفرزته صعوبة تقييم المخاطر التي تتسبب فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي ولتوفير الحماية أكثر للمتضررين تم التفكير في إحداث هذا النوع من التعويضات دون جعل المضرورين يتكبدون عناء وتكاليف باهظة في حصولهم على تعويضات مناسبة لهم (ثانياً).

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- التعويض هو وسيلة القضاء في جبر الضرر سواء كان ذلك بإزالته أو بتخفيفه، وهذا ما يسمى بالتعويض القضائي، بحيث إن هذا الأخير قد ينتهي بمنح حق المضرور في التعويض العيني، أي إزالته والقضاء على سببه ومصدره، متى كان ذلك ممكناً أو أن يتم منحه الحق في التعويض بمقابل نقدي أو غير نقدي.

- ولما كان استخدامات الذكاء الاصطناعي محط مساءلة قانونية فإن الشخص المتضرر منها له الحق في اللجوء إلى الجهاز القضائي من أجل الحصول على مقابل للأضرار التي لحقت به، والقضاء عليه أن ينظر في الدعوى المقدمة له للنظر مدى صحة الادعاء المقدم له قبل الحكم للشخص المدعي بالتعويض.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- فقيام المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، يترتب عليها إذا تحققت التعويض سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً، فالمضروور يحصل على التعويض عن طريق القضاء، والقاضي يقدر التعويض على أساس الفعل الضار، مراعيّاً في ذلك الحالة المالية والاجتماعية للمضروور، مع اقتران قيمة التعويض بحقيقة الضرر على ألا تتجاوز قيمته الحقيقية.
- ورغم وجود العديد من الطرق التي تستخدم في حساب وتقييم التعويض، فلا شيء منها يلزم القاضي الذي يكون هو صاحب القرار في الاعتماد على بعضها دون البعض الآخر، إلا أنه يلتزم بالمبادئ العامة في قضايا التعويضات التي استقر عليها الفقه والقضاء، وهذا يعني أن التعويض يخضع لاجتهاد القاضي، وهو حري في ذلك بشرط التسبب أو التعليل.
- ولذلك، فإن الطرف المضروور، عند رفعه للدعوى أمام القضاء، ينبغي أن يثبت في طلبه هذا العناصر الأساسية التي أسس عليها الضرر، وإلا فإن طلبه سيكون معرضاً للرفض، في حين أن القاضي لا يجب عليه أن يعتد بالمركز المالي للمسؤول عن الضرر لتقدير قيمة التعويض، بحيث لا يزيد في مبلغ التعويض إذا كان المسؤول غنياً، وإنما مبلغ التعويض ينبغي أن يكون مناسباً للضرر الذي لحق المضروور، وأن يتم تقديره يوم صدور الحكم.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- ومادام التعويض القضائي هو وسيلة لجبر الأضرار التي تسببت فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء كانت هذه الأضرار مادية أو أدبية، فإن التعويض يكون إما عينياً أو بمقابل.
- ويجد المضرور التعويض العيني خير وسيلة لجبر الضرر، لأنه يعيده إلى الحالة التي كان عليها قبل وقوعه، وهذا هو الهدف الذي يسعى له كل متضرر من استخدامات الذكاء الاصطناعي، غير إنه ولئن كان هذا النوع من التعويضات يجد مسعاه في الأضرار التي يتعرض لها الأفراد في واقعهم المعاش، إلا أنه في إطار الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي يصعب الحكم بها.
- ولا يعقل أن يتم إعادة الطرف المضرور إلى المرحلة ما قبل إحداث الضرر من قبل هذه التقنيات الذكية، وبالتالي لا يبقى أمام المضرور هنا إلا التعويض بمقابل.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- فالتعويض بمقابل، يتمثل في منح المضرور تعويضاً عن الضرر الذي أصابه بقصد التخفيف عنه، وحيث إن التعويض عن الأضرار المادية الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذا تعلق بسبب عيوب في تشغيل الروبوت، وتم إثباتها من قبل المضرور، فإنه يمكن إسنادها للمنتج، أو أحدث بسبب تغير المكونات المادية والمعنوية أو ضعف الصيانة، فهذه الأضرار يمكن تقويمها بالنقود، مما يعني أن طريقة التعويض النقدي هي الأكثر التي تناسبها مع خصوصيات الأضرار الناجمة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، نظراً لتعذر إرجاع الحالة لما كانت عليه في أغلب الأحيان.
- وإذا كان يسهل التعويض عن الأضرار المادية التي تسببت فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن الأمر ليس كذلك عندما تلحق هذه التقنيات أضراراً أدبية بالغير، وذلك لكون أن هذا الضرر لا يمكن تعويضه إذ لا صلة بينه وبين المبلغ النقدي الذي تقضى به المحكمة، كما لا يمكن تعويضه مالم يكن مرتبط بضرر مادي لصعوبة تقديره، بالمقابل اعترف الفقه والقضاء وفق القواعد العامة على أنه لا مانع في أن يتم تعويض المضرور نقدياً عن الأضرار التي لحقت من جراء تقنيات الذكاء الاصطناعي.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- وما تجب الإشارة إليه، أن المسؤول عن الذكاء الاصطناعي قد يلتزم بالتعويض عن الضرر المرتد، وهو ما يلحق الشخص من ضرر مباشر نتيجة الضرر الذي أصاب شخصا آخر من ذوي القرابة أو كان هناك فيما بينهم علاقة مالية تؤثر عليه ماديا أو معنويا، أو ماديا ومعنويا، وهذا الضرر لا يقتصر على المضرور وحده، بل قد ينعكس على أشخاص آخرين يصيبهم شخصا بوقوع أضرار أخرى.

- من هنا، فإن قيام المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي يترتب عنها تعويض -كما أشرنا إلى ذلك أعلاه- وهذا التعويض حتى وإن لم يتحقق في إرجاع الحالة لما كانت عليه، إلا أن التعويض بمقابل (نقدي) يظل قائما، وعلى القاضي أن يحكم بناء على سلطته التقديرية التي منحها له القانون بمبلغ التعويض للشخص المتضرر، حتى يحاول قدر الإمكان تخفيف عليه بعض الأضرار التي لحقت به جراء الاستخدام السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وحتى القواعد العامة المقررة للتعويض يمكن إعمالها هنا لكون أن مسألة التعويض ترتبط بالشخص المتضرر الذي لا يعقل، وأن نسلم بغياب نصوص قانونية للمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، ومنعه من استيفاء حق عن الأضرار التي لحقت به جراء هذه التقنيات، وهذا التعويض يتم بناء على نوع المسؤولية المثارة والشخص المسؤول المباشر عن أضرار هذه التقنيات.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

أولاً: التعويض القضائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- ولعل أعمال نظرية " النائب الإنساني المسؤول"، هنا هي الأقرب إلى معرفة من أين سيتم اقتضاء حق المضرور ؟ ومن هو الشخص الذي سيستقى منه مبلغ التعويض إذا ثبت طبعا صحة ما يدعيه ؟ لكن إذا كانت هناك صعوبة إثبات من المسؤول، فهنا القواعد العامة للتعويض قد لا تكون كافية لمواجهة هذه الأضرار وبالتالي تعويض المضرور، بل إنه سيستحيل في ظل هذا الغموض التشريعي معرفة كيفية أداء التعويض ومن أين؟ الأمر الذي دفعنا للبحث عن جواب لهذا التساؤل من خلال ما يلي.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

ثانياً: التعويض التلقائي عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

- إن فكرة التعويض التلقائي تتم من خلال التأمين وكذا صناديق التعويض، وهو ما سنبينه في الآتي:

١- التعويض التلقائي بناء على نظام التأمين:

- تقوم شركة التأمين بتجميع العديد من الأخطار ، طبقاً لقوانين الإحصاء، وإجراء المقاصة بينها على أساس علمي، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عند تحقق الخطر المؤمن منه من خلال مجموعة الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم، وهكذا لا قيام للتأمين إلا في إطار مجموعة من المخاطر المتجانسة داخل مشروع منظم تنظيماً علمياً ، فالتأمين يقوم على حساب الاحتمالات، وذلك بقصد التعرف على فرص تحقق الخطر خلال فترة زمنية معينة، وإذا كان تحقق المخاطر يحدث مصادفة إلا أنه عن طريق فرص التعرف على تحقق الخطر من خلال علم الإحصاء وقوانين الكثرة، جعل تقدير وقوع المخاطر يعطي نتائج إلى حد ما سليمة، تمكن المؤمن من تحديد التزاماته والمخاطر التي يتعين عليه تغطيتها ومقدار القسط الذي يلتزم المستأمن بدفعه له بصفة دورية.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

١- التعويض التلقائي بناء على نظام التأمين:

- ويقصد بالتأمين، عقد يهدف إلى حماية الطرف المؤمن من مخاطر محتملة إذا ما تحققت في المستقبل مقابل التزامه بدفع أقساط دورية، يتم الاتفاق على قيمتها وطريقة سدادها في وثيقة التأمين، أي أن للتأمين دوراً مهماً لا يقتصر على تعويض الأضرار، بل يؤدي وظيفة أخرى وهي الاحتياط لبعض وقائع المستقبلية حتى ولو كان وقوعها لم يحدث أي ضرر.

- من هنا، فالتأمين يعد أحد الحلول المبتكرة لمواجهة المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي الأضرار التي تلحقها بالغير، والتي اقترحها البرلمان الأوروبي، وهو يأخذ بعين الاعتبار جميع المسؤوليات المحتملة، لكونه نظام ووسيلة يتم من خلالها منح الضحايا الذين تعرضوا لمخاطر متزايدة من الضرر، كما أنه فرصة أفضل للحصول على التعويض.

- وبالتالي، توفر بوليصة التأمين على مخاطر الذكاء الاصطناعي الحماية المالية عن الأضرار المادية والإصابات الجسدية الناجمة عن أي حادث متعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، كالتعويض عن المصاريف الطبية أو تعويض أي شخص أصيب بسبب نظام ذكي، إضافة إلى التعويض عن تحطم الروبوت إذا كان سببه روبوت آخر، أو أي ممتلكات أخرى.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

١- التعويض التلقائي بناء على نظام التأمين:

- نتيجة لذلك، فإن لنظام التأمين طريقة فعالة لتوزيع تكاليف الحادث، ونقل تكلفة الأضرار من مرتكبي الحادث الضار إلى شركة التأمين، لذا يعد التأمين حلاً آخر يتمشى مع انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في قطاع السيارات الذكية، مما يستوجب الاعتماد في مستوى التأمين على طبيعة التقنيات الذكية والاستخدامات المحددة لها من قبل المستهلك، بحيث إنه حتى وإن كانت هذه الأنظمة الذكية ستؤدي لا محالة إلى تقليص عدد الحوادث مقارنة بما هي عليها الآن، إلا أن شركات التأمين ستكون أمام تحديات بالغة في تقييم المخاطر المرتبطة بإنتاج واستخدام وانتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي بمختلف أنواعها، لأن حدوثها وتعقيدها يجعل تحديد الخسائر التي قد تحدثها أمراً شائكاً للغاية لتنوعها وصعوبة توقعها، وبالتالي إدارتها.

زد على ذلك، أنه في الغالب الأعم لا يكون من الواضح معرفة أي من الأطراف يتحمل المسؤولية، ومن ثم من له المصلحة في المطالبة بالغطاء التأميني، وهو ما قد ينتج عنه إما رفض التأمين على تقنيات الذكاء الاصطناعي، أو العمل بعقود التأمين الحالية، وفي هذه الحالة قد لا تكون هذه العقود كافية لتغطية المخاطر التي تسببها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

١- التعويض التلقائي بناء على نظام التأمين:

- أو أن شركة التأمين تقوم بفرض أقساط عالية وبشكل مفرط في التأمين على هذه التقنيات، مما يسهم في منع انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ وهو ما يؤدي للقول بأن كل هذه المشاكل لا يمكن علاجها إذا ما تم تطبيق مخطط التأمين الإلزامي ضد الأخطاء والمخاطر التي يتسبب فيها الذكاء الاصطناعي.
- وبالتالي، في مجال الذكاء الاصطناعي صعب تطبيق نظام التأمين، لأن الطبيعة الرقمية للعديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي تجعل من المستحيل تقريباً أن يكون لها قاعدة موحدة تنطبق على جميع أصحاب المصلحة، فالشركة المصنعة مثلاً؛ قد تكون أمريكية، والمشغل بريطاني، والمستخدم ياباني، مما يصعب معه توزيع التكاليف وحساب الأقساط، لذلك قد يصعب على شركات التأمين تغطية كل هذه المخاطر، الأمر الذي أدى إلى التفكير في إنشاء صناديق التعويض وتطويرها.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

٢- التعويض التلقائي بناء على صناديق التعويض:

- لقد أقر البرلمان الأوروبي ٢٠١٧، نظام صناديق التعويض، والذي يعد أحد الحلول المبتكرة لمواجهة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها تقنيات الذكاء الاصطناعي، والمكمل لنظام التأمين الإلزامي، فإنشاء الصندوق يحقق العديد من المزايا؛ منها تجنب الآثار المخيفة من عدم وجود من يتحمل تبعات الأضرار التي تسببها الروبوتات، وعدم ثقل كاهل الأطراف المتضررة من تحمل تكلفة عملية التحول وسد الفجوات في المسؤولية إلى جانب مكافأة المجتمع من خلال تطوير استخدام أنظمة مستقلة.

- والهدف من هذا الصندوق هو ضمان إمكانية التعويض عن الأضرار في الحالات التي لا يوجد فيها غطاء تأميني، أو عدم وجود وثيقة التأمين لتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي والأضرار التي تسببها للغير.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

٢- التعويض التلقائي بناء على صناديق التعويض:

- بذلك، يظهر إذن أن هذا الصندوق ما هو إلا الوسيلة والملاذ الأخير للمتضررين، يتم اللجوء إليه في حالة وجود حالات طارئة تتعلق بمشاكل في التأمين، أو على الأشخاص الذين يملكون هذه التقنيات الذكية وليست لهم وثيقة للتأمين على المخاطر التي قد تتسبب فيه، زد على ذلك أن هذا الصندوق يمكن العودة له حتى في الحالة التي يصعب فيها معرفة من المسؤول المباشر على هذه الأضرار، مما يعني أن الهدف الأسمى لهذا الصندوق يتجلى في جعل الضرر يحصل على تعويض كامل له في الأحوال التي قد لا يعوض فيها بأي وسيلة أخرى غير هذا الصندوق. ويمكن تمويل هذا الصندوق، من خلال الضرائب التي يدفعها كل من المصنع أو المنتج أو المبرمج أو المالك أو المستخدم، وإسهامهم في تمويل هذا الصندوق سيمكنهم من الاستفادة من التغطية التأمينية، كما يمكن أن يسهم في تمويله شركات الذكاء الاصطناعي، من خلال استقطاب جزء من أرباحها وإيراداتها وإيداعها ضمن إيرادات الصندوق المالية. ومن ثم يرى البعض أن تكاليف التعويضات التي سيدفعها الصندوق للمتضررين ستكون قليلة جداً مقارنة بالمداخل القيمة التي سيجنيها من هؤلاء المساهمين.

١- التعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

٢- التعويض التلقائي بناء على صناديق التعويض:

- وعليه، فإن فكرة إنشاء صندوق التعويضات تعد فكرة في محلها، لكونه سيُسهم في جعل المتضررين من استخدامات الذكاء الاصطناعي يحصلون على حقهم في التعويض، وذلك في الحالة التي يكون فيها غياب تام لوثيقة التأمين أو أنه من الصعب معرفة من المسؤول عن الأضرار، خصوصا وأن البرلمان الأوروبي تبني فكرة "النائب الإنساني المسؤول"، الذي يعد مسؤولا عن الأضرار التي يحدثها الذكاء الاصطناعي، وما يعاب عليها أنها لم تأت محددة لشخص واحد بل تركت الأمر مفتوحا على عدة أشخاص كالمنتج والمالك.

- وبالتالي، سواء تعلق الأمر بهذا الصندوق أو بصندوق التأمين، فإنه لا يوجد نص وطني ينص على استفتاء التعويضات منها في حالة حصول الضرر بواسطة هذه التقنيات غير أن الخطوة التي سلكها القرار ستعد بمثابة النموذج الأمثل لكل الدول من أجل أن تشرع في تعديل من قوانينها الوطنية والاستناد على هذه التوجيهات، خصوصا في قضية التعويض هذه، ولا بد على التشريعات الدولية التي ستعتمد على هذه التقنيات الذكية أن تحدث صندوق التعويضات هذا من أجل أن يتم تسهيل الأمر للمضرورين من أجل حصوله على التعويض.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- ليس بالضرورة أن تكون المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي قائمة دائماً، إذ إنه يمكن للأطراف أن يتفقوا فيما بينهم على إعفاء أحدهما من المسؤولية عن الأضرار التي تتسبب فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالرجوع إلى مجال العقود نجد على أن الأطراف المتعاقدة يحق لهم الاتفاق على إدراج شروط إضافية في العقد والمتعلقة أساساً بالإعفاء الكلي أو الجزئي من المسؤولية العقدية.
- فالإعفاء من المسؤولية أو إنقاصها جائز في المسؤولية العقدية، بمعنى إذا اتفقا الطرفان عند التعاقد على محو المسؤولية المترتبة على عدم الوفاء أو تم الاتفاق على تخفيضها، أو القيام بحصرها في مقدار معين، فإن الاتفاق جائز إلا أن يكون القصد منه الإعفاء من المسؤولية الناتجة عن الغش أو الخطأ الجسيم.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- وهو ما نلمسه في حالة قيام أنظمة ذكية بإبرام العقود مع الغير ، يمكن لهذا الأخير أن يتفق بموجب عقد من قبل على الإعفاء من مسؤولية العقود مع الغير، بالرغم من أن قواعد المسؤولية العقدية الواردة الآن ما زالت غير كافية لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي ولا تصلح للتطبيق عليها كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وبالتالي لا يسأل المدين آنذاك عن تعويض الأضرار التي تسبب فيها. ويشترط لصحة الإعفاء من المسؤولية العقدية، أن يكون هذا الاتفاق على شرط الإعفاء قد حصل بين المتعاقدين أو بين المسؤول والدائن المتضرر أو من ينوب عنهم، وأن يكون هذا مستوفيا لشروطه الموضوعية المتمثلة في الرضا والمحل والسبب.
- كما أن الأطراف يمكنهم أن يتفقوا على الإعفاء من ضمان العيوب الخفية، وبالتالي من المسؤولية في حالة وقوع أضرار مستقبلية ناتجة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، ذلك أن الشخص المسؤول يمكن أن يتفق مع المتضرر على أن يتم إعفاؤه من الأضرار التي من المحتمل أن تصيبه، إذا ما قامت تقنيات الذكاء الاصطناعي بارتكاب خطأ بناء على عيب في التصنيع أو التصميم أو البرمجة، مما يمكن معه للمسؤول أن يتحلل من ضمان العيوب الخفية ولا يقوم بالتعويض عنها.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- وإذا كان الإعفاء من المسؤولية العقدية عن أضرار الذكاء الاصطناعي من الأمور التي يمكن قبولها لكونها تخضع لإرادة الأطراف فيما بينهم، فإنه بالمقابل من ذلك لا يجوز للأطراف التي يتفقوا فيما بينهم على الإعفاء من المسؤولية عن الأفعال الضارة التي يتسبب فيها الذكاء الاصطناعي للغير سواء كان هذا الإعفاء كلياً أو جزئياً.
- فأحكام الأفعال الضارة تتعلق بالنظام العام ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتم الاتفاق على مخالفتها مهما كانت النتيجة المؤدية لذلك، على اعتبار أنه لا يعقل أن يتم الاتفاق على الإعفاء منها قبل تحقق الضرر واستحقاق التعويض عنه.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- وبالرجوع إلى القواعد العامة، نجد على أن من أهم أسباب الإعفاء من المسؤولية المدنية، إما أن يكون الخطأ راجعاً للمضرور، أو أن يكون هذا الضرر ناتج عن قوة قاهرة:

- ففي الحالة الأولى، فالمضرور إذا ارتكب خطأ أدى بالذكاء الاصطناعي إلى فقدان سيطرته في برنامجه وتم إلحاق ضرر به، فآنذاك لا يمكن أن نسائل الذكاء الاصطناعي عن خطأ لم يكن هو المتسبب فيه، كما لا يمكن إسناده للمنتج ولا للمبرمج، بل إن الخطأ يسند للمضرور شخصياً، ولا يستحق عنه التعويض نتيجة تحميله المسؤولية.

- أما الحالة الثانية، فإن القاعدة العامة تقضي أنه في حالة وجود قوة قاهرة وتسببت في إلحاق أضرار بليغة بالغير والتي لم يكن للإنسان يد فيها، فإنه في هذه الحالة يمكن مطالبة إعفائه من المسؤولية، ولذلك فإن الطرف المدعى عليه وحتى يتحلل من مسؤوليته هذه ينبغي عليه البحث عما يثبت أن الضرر الذي ارتكبته تقنيات الذكاء الاصطناعي راجع بالأساس إلى القوة القاهرة التي من شروطها الأساسية أن يكون الحادث غير متوقع أو لا يمكن توقعه أو دفعه أو أن يكون خارجياً عن إرادة المسؤول.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- ويعنى هذا أن الإعفاء من المسؤولية جاءت قواعدها عامة، أي يمكن تطبيقها على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحالة التي يكون الخطأ راجعا إلى الذكاء الاصطناعي، وإذا ما أراد المالك أو المصنع التحلل من هذه المسؤولية، عليه أن يثبت بأن السبب لا يعود له، وأيضا في حالة وجود قوة قاهرة تسببت في الضرر فإنه يمكن تطبيق القواعد العامة، ولذلك فهذه القواعد العامة تستطيع مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجانب المتعلق بالتحلل من المسؤولية من عدمه.

- بقى لنا أن نشير في خضم هذه الفقرة إلى نقطة مهمة تتعلق بالإثبات، فكما نعلم أن مسألة الإعفاء من الأمور المعقدة والتي يصعب إثباتها بسهولة، حتى وإن كانت التشريعات المختلفة قد حاولت أن تمكن الأطراف من مختلف الوسائل لإثبات عكس ما يدعيه الغير تجاههم وفق القواعد العامة، وذلك بالنظر لعدم الحديث عن مسألة الإثبات فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي ووجود فراغ تشريعي في هذا الجانب. لكن هذا لا يعنى أن نظل مكتوفى الأيدي إلى حين النص عن الذكاء الاصطناعي، بل إن غايتنا من هذا الموضوع تكمن في البحث عن ما يصلح ولا يصلح من القواعد العامة لمواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٢- الإعفاء من المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي:

- ولذلك، على الأشخاص المتضررين من عمليات الذكاء الاصطناعي أن يثبتوا السبب المباشر لحدوث الضرر، على اعتبار أن الطرف المضرور لا يتمكن من الحصول على أي تعويض له إذا لم يبين فعلا أن هذه التقنيات الذكية هي من أحدثت الضرر به أم لا، وأن يثبت هذا بكافة الطرق المعروفة وفق القواعد العامة كالكتابة، الإقرار اليمين البيئة الخبرة. غير إن إثبات هذه العيوب بالنسبة للذكاء الاصطناعي في الغالب يمكن إثباتها فقط بالقرائن القانونية والخبرة، مع استبعاد اليمين والبيئة في الذكاء الاصطناعي الذي يعد مستحيلا وغير منطقي.
- في مقابل هذا، فالطرف المدعى عليه مالكا كان أم ، مصنعا وفقا لنظرية "النائب الإنساني المسؤول"، إذا ما أراد أن يتحمل من المسؤولية ينبغي أن يثبت عكس ما يدعيه المتضرر، وذلك بمختلف وسائل الإثبات المقررة قانونا.
- ختاما، فإن التطورات التقنية التي نقلت المجتمع على الصعيدين القانوني والاجتماعي من مسائل إثبات عادية إلى مسائل إثبات تستند على أدلة إلكترونية وذكية، وخاصة مفهوم "تتبع الأثر" الذي سيكون له تأثير كبير في أدلة الإثبات، وفعلا كذلك عندما نقوم بتتبع المسؤولية والدليل للاستخدامات الصحيحة والقائمة على إدارة التطبيقات الذكية، فإنه بالفعل سوف نحصل على نتائج مهمة في معرفة من تقع المسؤولية على عاتقه.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY



Thank You

